الصباح الاقتصادية
14
العدد 2801 - السنة العاشرة
الخميس 27 رمضان 1438 - الموافق 22 يونيو 2017
Thursday 22 June 2017 - No.2801 - 10th Year

بعد ضغوطات عمليات جني الأرباح على معظم الشركات التشغيلية الكبيرة

اللون الأحمر يسيطر على مؤشرات البورصة

مؤشرات البورصة تتراجع

اقفلت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاربعاء على انخفاض جراء ضغوطات عمليات جني الارباح على معظم الشركات التشغيلية الكبيرة في مكونات مؤشر (كويت 15) لاسيما اسهم كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وشركة (اجيليتي).

وبدا واضحا من مسار الحركة ضغط بعض الشركات الخاملة مثل شركتي (اياس) و(نابيسكو) على المؤشر السعري العام بصورة واضحة إلا ان سهم شركة (يوبنك) ساعد في تقليص خسائر التعاملات في اللحظات الأخيرة من عمر الجلسة.

وكان لافتا التحركات المدروسة من بعض المحافظ التابعة لمجموعات استثمارية تجاه اسهم ذات اوزان متوسطة في كل القطاعات التي كانت في مرمى المتاجرة في حين هيمنت حالة الترقب على اوامر الكثير من المتعاملين خصوصا الصغار منهم وهو ما عكسته كميات الاسهم المتداولة.

ومن المتوقع ان تشهد الجلسة الختامية للاسبوع اليوم الخميس استمرار وتيرة جني الارباح من جانب الكثير من المتعاملين لاسيما الافراد قبل حلول إجازة عيد الفطر إذ يفضل الكثير منهم الاحتفاظ بالسيولة للدخول باستراتيجية جديدة بعد العودة وفقا لمتطلبات العرض والطلب.

وتابع المتعاملون إفصاح شركة التخصيص القابضة بشأن بيع حصتها في شركة تابعة بقيمة تفوق 18 مليون دينار (نحو 58ر8 مليون دولار) إذ أسفرت عملية البيع عن تحقيق ربح بلغ 3ر2 مليون دينار (نحو 7ر5 مليون دولار) وسيسجل ضمن بيانات الربع الثاني من العام الحالي.

وفي السياق ذاته اهتم بعض المتعاملين بالافصاح عن المعلومات الجوهرية لشركة (كفيك) حول تنفيذ اتفاق لتسوية وإعادة جدولة مديونية مع أحد العملاء المتعثرين منذ عام 2010 بقيمة 3ر3 مليون دينار (نحو 10ر7 مليون دولار) عن طريق ادخال اصل عقاري وإعادة جدولة جزء من المديونية لمدة سنتين.

وتابع المتعاملون أيضا الموافقة على صفقتين ذات طبيعة خاصة لبنك الخليج بقيمة 17ر6 مليون دينار (نحو 57ر5 مليون دولار) علاوة على متابعة الدعوى القضائية المرفوعة من شركة سنام العقارية ضد احدى الشركات وانقضاء دعوى أخرى ضد اعضاء مجلس ادارة احدى شركات الوساطة المالية.

كما تابع هؤلاء إعلان ملكية (المتكاملة كابيتال) في مجموعة (جي اف اتش المالية) اضافة الى إعلان عام مشترك من الشركة البحرينية الكويتية للتامين وشركة التكافل الدولية حول نتائج العرض الإلزامي والإفصاح عن معلومة جوهرية بشأن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس مال شركة المجموعة البترولية المستقلة.

واهتم بعض المتعاملين كذلك بإعلان شركة (مزايا) عن الانكشاف على السوق القطري إذ تخارجت الشركة من استثمارها المباشر في (مزايا قطر) خلال عام 2015 ولازالت تمتلك 0ر05 في المئة من اسهم (مزايا قطر).

واوضحت (مزايا) في اعلان على موقع البورصة الالكتروني انها تمتلك حصة قدرها 5ر17 في المئة في شركة (قطر الاولى للتطوير العقاري) وهي شركة كويتية زميلة ولها استثمارات قيد الانشاء في دولة قطر.

وكانت اسهم شركات (المواساة) و(يوباك) و(ايفا فنادق) و(امتيازات) و(الديرة) الاكثر ارتفاعا خلال الجلسة فيما كانت اسهم شركات (بيتك) و(امتياز) و(امتيازات) و(وطني) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (كيبل تلفزيوني) و(المصالح ع) و(اياس) و(رمال) و(بحرية).

وشهدت مجريات الحركة ارتفاع اسهم 24 شركة وانخفاض 64 شركة ضمن 109 شركات كانت في مرمى المتاجرة واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 13ر13 مليون سهم تمت عبر 813 صفقة نقدية بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 26ر8 مليون دولار).

واقفل المؤشر السعري منخفضا 18ر37 نقطة ليبلغ مستوى 6765 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 12ر4 مليون دينار (نحو 40ر54 مليون دولار) من خلال 45ر34 مليون سهم تمت عبر 2056 صفقة نقدية.

«الإحصاء»: نمو قوة العمل في الكويت 2.8 في المئة مارس الماضي

ارتفاع نسبة العاملين الكويتيين من ذوي المؤهلات الجامعية من 32.9 الى 36.3 في المئة خلال مارس

قالت الادارة المركزية للاحصاء الكويتية ان اجمالي قوة العمل باستثناء القطاع العائلي (الخدم وما في حكمهم) بلغت 1955479 فردا في مارس الماضي بزيادة 53078 فردا عن مارس 2016 بنسبة نمو 2ر8 في المئة.

وقالت الادارة في تقريرها ربع السنوي عن احصاءات العمل وفقا للحالة في 31 مارس الماضي ان عدد العمالة الكويتية ارتفع من 349044 فردا الى 353604 فردا محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره 1ر3 في المئة.

وبينت ان نسبة الاناث ارتفعت بمعدل 2 في المئة عن نسبة زيادة الذكور التي بلغت 0ر4 في المئة في حين سجل نصيب الكويتيين من اجمالي قوة العمل 1ر18 في المئة في مارس الماضي.

وعن قوة العمل غير الكويتية افادت انها ارتفعت من 1553357 إلى 1601875 فردا بنسبة نمو سنوية بلغت 1ر3 في المئة مشيرة الى عدم وجود اختلاف في ترتيب مجموعات الدول خلال الفترتين اذ احتلت مجموعة الدول الاسيوية غير العربية المرتبة الأولى بنسبة 2ر50 في المئة يليها مجموعات الدول العربية بالمرتبة الثانية بنسبة 30 في المئة من اجمالي قوة العمل.

واوضحت ان الجنسية الهندية احتلت المرتبة الاولى مع زيادة قوة العمل لها من 498906 فردا في مارس 2016 إلى 544945 فردا في مارس الماضي بنسبة نمو 2ر9 في المئة تلتها الجنسية المصرية اذ بلغت قوة العمل 449590 فردا في مارس 2017 مرتفعة بنسبة واحد في المئة عن مارس 2016.

وعن توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنسية قالت (الاحصاء) انه شهد ثباتا في فترتي المقارنة فيما عدا ارتفاع نسبة العاملين الكويتيين من ذوي المؤهلات الجامعية من 9ر32 في المئة الى 3ر36 في المئة في مارس 2017 في حين ارتفعت نسبة قوة العمل غير الكويتية من 6ر19 الى 7ر22 في المئة لذوي المؤهلات الثانوية فيما انخفضت النسبة للابتدائية من 8ر13 الى 5ر10 في المئة في الفترتين.

وذكرت ان اجمالي قوة العمل بما فيهم القطاع العائلي اي الخدم ومن في حكمهم بلغت 2628113 فردا في مارس الماضي بارتفاع 63598 فردا عن مارس 2016 بنمو قدره 2ر5 في المئة.

واضافت ان القطاع الخاص استحوذ على حوالي نصف قوة العمل اذ ارتفعت نسبة استيعابه من جملة قوة العمل إلى 7ر59 في المئة من 5ر59 في المئة من اجمالي قوة العمل مشيرة الى ان نصيب قوة العمل الكويتية في القطاع الخاص بلغت 5ر4 في المئة من جملة العاملين بالقطاع الخاص كويتي وغير كويتي.

واوضحت ان النسبة الأكبر من قوة العمل الوطنية 1ر80 في المئة تركزت في القطاع الحكومي من اجمالي قوة العمل الكويتية مبينة انه في هذه الفترة ارتفعت قوة العمل الوطنية في هذا القطاع من 277495 الى 283352 فردا بمعدل نمو قدره 1ر2 في المئة.

وقالت الادارة انه تم تسجيل انخفاض طفيف لنصيب القطاع العائلي (الخدم ومن في حكمه) ليبلغ 6ر25 في المئة من 8ر25 في المئة في بداية الفترة من إجمالي قوة العمل.

السعودية تترقب نهضة «إسكانية» بعد تحديد رسوم الأراضي البيضاء

اكد متخصصون سعوديون في المجال العقاري ان قرار تحديد رسوم الأراضي البيضاء داخل حدود النطاق العمراني في المملكة العربية السعودية بنسبة 5ر2 في المئة من قيمة الأرض ينهض بمشروعات قطاع الإسكان ويفتح المجال أمام حركة تداولات عقارية متوازنة.

واوضح هؤلاء المتخصصون العقاريون في لقاءات متفرقة ان دور مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي في دراسة هذا الملف التنموي المهم وتنفيذه لا سيما مع بدء اصدار فواتير تحصيل الرسوم منذ ال29 من شهر مارس الماضي سيؤدي إلى حدوث انخفاض في الأسعار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة شركة دورشستر العقارية السعودية عبدالله آل صقر ان «تطبيق قرار رسوم الاراضي البيضاء سيؤثر بشكل مباشر على العقارات السكنية التي تضخمت اسعارها بشكل مبالغ فيه خلال السنوات الماضية».

ورأى آل صقر الذي يشغل ايضا منصب عضو لجنة التقييم في الغرفة التجارية في جدة وعضو هيئة المقيمين السعودية ان «اسعار تلك العقارات ستتاثر نزولا بحسب الموقع الجغرافي» متوقعا ان تنخفض الاسعار في المدن وفي النطاق العمراني بنسبة تتراوح ما بين 20 و30 في المئة من قيمتها وبحدود 50 في المئة للعقارات في اطراف المدن او خارجها.

وذكر ان «تطبيق القرار سيدفع الملاك لتطوير اراضيهم البيضاء او على الاقل البدء في اجراءات التطوير لتجنب دفع الرسوم بشكل سنوي للدولة مما سيساهم في ضخ المزيد من الاراضي في السوق العقارية والذي سيؤدي الى زيادة العرض على الطلب مما سيؤثر وبشكل كبير على الاسعار نزولا لتكون في متناول الجميع».

واكد ان القرار سيحد من احتكار الاراضي البيضاء ويلغي ما يتداول سابقا عن «ان العقار لا يأكل ولا يشرب» مشيرا الى انه بعد تطبيق قرار الرسوم اصبح العقار «يأكل ويشرب» فهناك رسوم ستدفع في حال عدم التطوير وغرامات في حال عدم دفع الرسوم.

قرار الأراضي البيضاء يعصب به صالح السعودية

بدوره قال مدير شركة عبدالله البلوي العقارية السعودية الدكتور عبدالله البلوي ان قرار رسوم الاراضي البيضاء سيعيد تصحيح الكثير من معوقات قطاع العقار في المملكة من خلال فرض الرسوم وإعادة ترتيب اطراف العلاقة العقارية وكيفية التمويل العقاري وضمان الصكوك بالاضافة الى الحرص على جودة ومواد البناء وتعديل النظم بين المستاجر والمؤجر وتفعيل قطاع اتحاد الملاك.

واضاف البلوي ان «الانخفاض الذي حصل في المرحلة الاولى كان بمثابة الصدمة او هروبا الى الامام من القرار» مشيرا الى ان المملكة ستشهد خلال المرحلة القادمة نهضة عمرانية كبيرة قد تساوي اكثر من 10 سنوات من الزمن السابق.

وكانت وزارة الإسكان السعودية اصدرت اولى فواتير برنامج رسوم الاراضي البيضاء في مرحلته الأولى بمدن الرياض وجدة والدمام وشملت الاراضي الواقعة داخل النطاق الجغرافي المحدد من الوزارة والتي لم يتم تطويرها وتبدأ مساحاتها من 10 آلاف متر مربع فأكثر.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي ان مجموع الأراضي الخاضعة للبرنامج في مدينة الرياض بلغ 245 قطعة ارض بمساحة إجمالية جاوزت 100 مليون متر مربع إضافة إلى حصر وإيجاد المخالفين لأحكام النظام واللائحة ممن لم يقوموا بتسجيل اراضيهم حتى الآن.

واضاف البيان ان عدد الفواتير التي تم اصدارها في مدينة جدة 490 فاتورة لعدد 374 قطعة أرض خاضعة للنظام بمساحة إجمالية جاوزت 120 مليون متر مربع و503 فواتير لمدينة الدمام لعدد 336 قطعة ارض بمساحة 105 ملايين متر مربع.

واشار بيان وزارة الاسكان الى ان هناك ثلاثة معايير لتكون الأرض خاضعة لبرنامج الرسوم في مرحلته الأولى وهي ان تكون مساحة الأرض عشرة الاف متر مربع فأكثر وغير مطورة تطويرا معتمدا بشكل نهائي من الجهات المختصة وان تقع ضمن النطاق المحدد من قبل الوزارة في المدن المعلن عنها لاقتا إلى ان انتفاء شرط واحد فقط من هذه الشروط يجعل الأرض غير خاضعة لنظام الرسوم.

وأوضحت أن تحصيل رسوم الأراضي سيتم عن طريق البنوك عبر خدمة (سداد) أو عبر اجهزة الصرف الآلي مشيرا الى ان الوزارة اضافت ثماني خدمات إلكترونية لتسهيل إجراءات تسجيل الأراضي دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة أو الجهات ذات العلاقة.

واكدت أن ملاك الأراضي غير المسجلين في الموقع الإلكتروني لنظام الرسوم ستفرض عليهم غرامة تصل إلى 2ر5 في المئة مع إضافة الرسوم بالنسبة نفسها لتصل إلى 5 في المئة من قيمة الأرض.

ويأتي برنامج رسوم الأراضي ضمن برامج ومبادرات وزارة الإسكان والذي يستهدف الحد من عملية الاحتكار إضافة إلى دعم توازن العرض والطلب في السوق العقارية ما يؤدي إلى توفير وحدات سكنية وأراض مطورة باسعار مناسبة لجميع فئات وشرائح المجتمع.

«فيزا» تطلق مبادرة «في كل مكان» بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كمران صديقي

أعلنت «فيزا» عن عزمها توسيع نطاق مبادرتها العالمية «في كل مكان» لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل هذه المبادرة برنامجا مبتكرا تم تصميمه بهدف التشجيع على تطوير الحلول والأفكار المبتكرة في قطاع المدفوعات . وسيحظى المشاركون في هذه المبادرة التي تطلقها «فيزا» للمرة الأولى على الإطلاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالفرصة لخوض منافسة للفوز بجوائز تصل قيمتها إلى 50 ألف دولار أمريكي لدعم برنامج تطويري بالتعاون مع «فيزا»، أو عبر شراكات تجارية مع عملائها، ومنحهم إمكانية الاستفادة من الواجهات البرمجية لتطبيقات «فيزا»، والتواصل مع مستشاريها التنفيذيين، واستخدام التكنولوجيا التي تقدمها الشركة.

وفي هذا الصدد، قال كمران صديقي، المدير التنفيذي للمجموعة في دول وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في «فيزا»: «تتيح لنا مبادرة «في كل مكان» من فيزا استكشاف مجموعة واسعة من الأفكار والحلول المبتكرة، التي تستهدف التحديات العديدة التي تواجهها الشركات في قطاع المدفوعات الذي يتسم بديناميكية عالية. الأمر الذي ينعكس بدوره على خططنا لتطوير المنتجات، والدعم الذي نقدمه لعملائنا، والإسهام في صياغة ثقافة الإبداع والابتكار على امتداد عملياتنا».

وهناك حاليا أكثر من 50 شركة ناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتمركز معظمها في 4 مراكز رئيسية لقطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة، وهي الإمارات ولبنان والأردن ومصر، وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة موقع الريادة على مستوى القطاعات التكنولوجية الناشئة التي تشمل تحويل الأموال وإدارة الثروات والتأمين والعملة الرقمية.

من جانبه أشار كارل طليس، مدير أول الابتكار والشراكات الاستراتيجية في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة «فيزا»: «مع استثمار أكثر من مئة مليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية وحدها، فإن قطاع التكنولوجيا المالية على شفا تحقيق قفزة نوعية على صعيد التحول الرقمي. ونحن نؤمن أن الوقت قد حان لجمع أمع العقول والكفاءات بهدف البحث عن الحلول والأفكار المبتكرة في قطاع تكنولوجيا المدفوعات. ومع اعتمادنا هدفا واضحا يتمثل في تمكين المجتمعات غير النقدية والشمول المالي، تلتزم «فيزا» بتعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودفع عجلة الابتكار في تكنولوجيا المدفوعات التي ترتكز عليها في عملياتها».

وفي حين تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعضا من أكثر مراكز السفر ازدحاما في العالم، بما في ذلك مطار دبي الدولي الذي يستخدم تكنولوجيا القياسات الحيوية وغيرها من التقنيات الذكية، فهي تحفل بالكثير من الفرص الواعدة لجعل تجربة السفر عبرها أكثر بساطة ويسرا.

وفي خضم المنافسة المتزايدة التي يشهدها قطاع الشركات الناشئة، أصبحت برامج الولاء إحدى السبل الرئيسية للمحافظة على العملاء القدامى واستقطاب عملاء جدد، وفي الوقت الذي تعتبر فيه المكافآت على المدفوعات جزءا أساسيا من هذه البرامج، فإنها لازالت تمتلك آفاقا واسعة للتطور حتى تواكب المتطلبات الخاصة بحاملي البطاقات وتستجيب لاحتياجاتهم المختلفة.

«جنرال إلكتريك» توقع اتفاقية خدمات صيانة طويلة الأمد مع «السمرا»

وقعت "جنرال إلكتريك للطاقة" اتفاقية طويلة الأمد مع "شركة السمرا لتوليد الكهرباء" في الأردن، تعمل بموجبها على تزويد خدمات الصيانة المتكاملة التي تشمل قطع الغيار وأعمال تصليح معدات التوليد الرئيسية إلى محطة "السمرا" التي تعمل بالدورة المركبة بطاقة إنتاجية تبلغ 1175 ميجاواط في منطقة الزرقاء، والتي تغذي الشبكة الوطنية بالطاقة الكهربائية اللازمة للاستخدامات السكنية والتجارية على حد سواء.

وتم توقيع الاتفاقية من قبل امجد الرواشدة، مدير عام "شركة السمرا لتوليد الكهرباء"، وفادي طبوش، المدير التنفيذي للمبيعات في وحدة أعمال خدمات الطاقة في شرق المتوسط والعراق وباكستان لدى "جنرال إلكتريك"، بحضور ممثلين عن كلا الشركتين. بهذه المناسبة قال امجد الرواشدة: "يمثل تعاوننا مع "جنرال إلكتريك" تجسيدا لتركيزنا المتواصل على تحسين عملياتنا. وتشير التوقعات إلى نمو الطلب على موارد الطاقة في الأردن بنحو 94 بالمئة سنويا، ونحن على ثقة بأن الخبرات الواسعة التي تتمتع بها "جنرال إلكتريك" بالإضافة إلى باقة الحلول المتكاملة التي تطورها ستساعدنا على تزويد الطاقة بكفاءة عالية من حيث التكاليف مما يساهم في تلبية احتياجات المستهلكين ، والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وستساهم الاتفاقية في خفض تكاليف الصيانة وتحسين أداء الأصول في المنشأة بالإضافة إلى تعزيز الإنتاجية والكفاءة. وتغطي الاتفاقية 7 توربينات غازية طورتها "جنرال إلكتريك" ويجري تشغيلها حاليا في محطة "السمرا". وستعمل "جنرال إلكتريك" أيضاً على تزويد تحديثات "المسار المحسّن للغاز AGP" لتوربينات 9E إضافة إلى تحديثات MXL2 لتوربينات GT13E2 ضمن المحطة.

من جانبه قال جوزيف انيس، الرئيس والمدير التنفيذي لوحدة أعمال خدمات الطاقة لدى "جنرال إلكتريك" في الشرق الأوسط وأفريقيا: "تعكس الاتفاقية الموقعة مع "شركة السمرا لتوليد الكهرباء" القيمة الكبيرة التي تقدمها "جنرال إلكتريك" للعملاء وحرصها على دعم النمو التحولي في عملياتهم. ويشرفنا أن نساعد "السمرا" في خفض تكاليف الصيانة وتحسين اداء الأصول في منشأتها مما يضمن استمرارية أكبر على مستوى التشغيل ويرتقي بالعمليات إلى مستويات جديدة من الكفاءة".